إطلاق سراح رائف بدوي

في الشهر الماضي، دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) المملكة العربية السعودية لوضع حد لانتهاكات الحقوق الإنسانية للأطفال في المملكة، لا سيما التمييز "الشديد" ضد الفتيات والإعدام رجما بالحجارة والتعذيب عن طريق الجلد بالسياط وبتر الأطراف.

وقد دافع رئيس وفد المملكة العربية السعودية لدى لجنة الأمم المتحدة ورئيس هيئة حقوق الإنسان في السعودية، السيد بندر بن محمد العيبان، عن هذه الانتهاكات حيث أوضح أن " الشريعة الإسلامية فوق القوانين والمعاهدات، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل".

ورئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية هو نفسه اليوم "ضيف خاص" على المائدة المستديرة للحكومة الكندية لحقوق الإنسان.

وأول ما طرأ على ذهني، مثل الكثيرين من الكنديين، بصدد تطورات هذه الجلسات، هو رائف بدوي. وخلاصة القول، فإن السيد بدوي قابع في أحد السجون السعودية منذ اعتقاله للمرة الأولى في عام ٢٠١٢ والحكم الصادر ضده عقب ذلك في عام ٢٠١٤ بالسجن لمدة ١٠ سنوات و١٠٠٠ جلدة. وينطوي هذا الحكم على التعذيب والانتهاك الدائم للقانون الدولي لحقوق الإنسان. فما هي "جريمة" رائف بدوي؟ أنه أنشأ منتدى للنقاش عبر الإنترنت ومارس حقه في حرية التعبير.

إن ما يدعو للقلق بصفة خاصة هو أن نعرف اليوم أنه تمت عملية جلد داخل سجن مجاور للسجن الذي يتواجد به السيد بدوي، كما وردت معلومات من مصدر موثوق جعلتنا نتذكر أن عمليات جلد السيد بدوي قد تستأنف قريبا. من الواضح أن المملكة العربية السعودية لم يكن بمقدورها أن ترتكب في الأسبوع الماضي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عشية انتخابها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. بيد أن هذه المعلومات تدعو للقلق بصفة خاصة بعد هذه الانتخابات، لا سيما وأن المملكة العربية السعودية لم يعد لديها أي شاغل بالنسبة لترشيحها.

إن سجن وتعذيب السيد بدوي يشكلان انتهاكا دائما، ليس للقانون الداخلي للمملكة العربية السعودية والشريعة فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للمحظورات الدولية بشكل عام وانتهاكات الالتزامات القانونية الدولية بشكل خاص من جانب المملكة العربية السعودية. إن جلد رائف بدوي هو انتهاك صارخ لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن حظر التعذيب والتي صادقت عليه المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٧، ولالتزاماتها كعضو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وحينما أثار الوزير ديون قضية السيد بدوي مع المسؤولين السعوديين، أصر هؤلاء على كونه لا يحمل الجنسية الكندية، وذلك حرصا منهم على منع كندا من التدخل بإسمه. لقد قمت لمدة ٤٠ عاما بتمثيل سجناء سياسيين في نطاق ولايات قضائية متنوعة مثل الاتحاد

السوفيتي السابق (أندريه سخاروف)، ومصر (سعد الدين إبراهيم)، وجنوب أفريقيا (نيلسون مانديلا) – وها أنا الآن أمثل رائف بدوي - وهذه هي المرة الأولى التي يعارض بلد ما حقي – وحق كندا – في تمثيل سجين سياسي لأن هذا السجين السياسي ليس مواطنا كنديا.

والواقع أن الموقف السعودي يجانبه الصواب سواء من جهة القانون أو الواقع، من عشرة جوانب مختلفة:

١- جاء حبس السيد بدوي نتيجة لتجريم حرياته الأساسية في الدين والتعبير – وهذا النوع من التجريم يعتبر في حد ذاته انتهاكا للقانون الداخلي السعودي، وللميثاق العربي الذي صادقت عليه المملكة العربية السعودية، وللمعاهدات الدولية التي تعد كندا طرفا فيها والتي ترتبط المملكة العربية السعودية حيالها بالتزامات نحو كندا والمجتمع الدولي في هذا الصدد.

٢- السيد بدوى ضحية التعذيب – وهو انتهاك للحظر الذي تفرضه المعاهدات الدولية، ومرة أخرى انتهاك لالتزامات المملكة العربية السعودية نحو كندا، كبلد حليف.

٣- حصلت أسرة السيد بدوي، أي زوجته وأطفاله الثلاثة، على حق اللجوء وهم يعيشون في كيبيك، مما يمثل رابطة واضحة وجلية مع كندا والمبادئ المتعلقة بجمع شمل الأسرة، وما إلى ذلك.

٤- في الشهر الماضي، أقرت الجمعية الوطنية لكيبيك بالإجماع مطلبا موجها إلى الحكومة الكندية للمطالبة بالإفراج عن السيد بدوي لأنها هي نفسها منحت "شهادة اختيار خاصة لدواع إنسانية" لتسهيل هجرة السيد بدوي إلى كندا، نظرا للمسؤولية المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كيبيك فيما يتعلق بالهجرة.

٥- اعتمد مجلس العموم بالإجماع قرارا يحث الحكومة الكندية على ضمان الإفراج عن السيد بدوي والسماح له بالانضمام إلى أسرته في كندا، وهو ما فعلته أيضا اللجنة الفرعية للشؤون الدولية لحقوق الإنسان.

٦- قرر فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة أن اعتقال السيد بدوي غير قانوني وطلب الإفراج عنه.

٧- يعد تعذيب وسجن السيد بدوي انتهاكا لمسؤوليات المملكة العربية السعودية كعضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والتزاماتها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي تلتزم بها كندا مع المجتمع الدولي.

٨- طالب العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة - بما في ذلك مقرري الأمم المتحدة المعنيين بالتعذيب وحرية التعبير - والذين تشاركهم كندا العمل، طالبوا بالإفراج عن السيد بدوي.

٩- مُنع السيد بدوي من الحق في محاكمة عادلة حيث حكمت عليه محكمة غير مختصة بإصدار أحكام. وحُرم السيد بدوي من حقه في الحصول على مشورة قانونية من اختياره. وبالفعل، فإن المحامي الذي اختاره السيد بدوي، وليد أبو الخير المدافع عن حقوق الإنسان، هو نفسه قد حُكم عليه في عام ٢٠١٤ بالسجن لمدة ١٥ عاما؛ أما "المراجعة" من قبل المحكمة العليا، فقد جرت دون أن يسمح للممثل القانوني للسيد بدوي بتقديم ملاحظاته، خلافا للقانون الداخلي السعودي.

١٠- الحكم الصادر ضد السيد بدوي مخالف للشريعة الإسلامية، والقواعد الإجرائية السعودية والمعايير الوطنية والدولية بشأن الحق في محاكمة عادلة. وبالتالي يصبح باطلا وكأنه لم يكن.

إن كندا لديها ليس فقط الحق في طلب الإفراج عن السيد بدوي، وإنما الإفراج عن رائف بدوي هو في حد ذاته دليل على امتثال المملكة العربية السعودية لقانونها الوطني، والشريعة، والتزاماتها الدولية وتعهداتها إزاء كندا.

ايروين كوتلر مستشار قانوني دولي للمدون السعودي رائف بدوي ووزير العدل السابق والنائب العام في كندا. وقد أسس مؤخرا مركز راؤول والينبرغ لحقوق الإنسان.